



وجد الإخوان
أن المرشحين
الآخرين لا
تنطبق عليهم
شروط الدعم
(اسماعيل
زينوني -
رويترز)

ترشيح الشاطر وخريف الشباب «الإخواني»!

مخاطر من انشقاقات في جسم الجماعة ... وشكوك بقانونية تسمية نائب المرشد ... وخوف من تشتت أصوات الإسلاميين

القاهرة - بيسان كساب

الجماعة، جمعة أمين، قال لـ«الأخبار»، إن المسؤول عن تفتيت تلك الأصوات، إن حصل ذلك، هو القوى الإسلامية نفسها التي «لو انصاعت واقتنعت بدعوة الإخوان إلى الاتفاق على مرشح إسلامي واحد لكانت قد حلت المشكلة، لكن الإخوان وجدوا أن كل المرشحين الآخرين لا تنطبق عليهم شروط الدعم لأي منهم». وفي السياق، نفى أمين الأبناء التي تحدثت عن التزام «الإخوان» بمبادرة محمد إسماعيل المقدم، أحد قادة الدعوة السلفية في الإسكندرية، والتي سبق أن دعا فيها إلى الاتفاق بين القوى الإسلامية على مرشح واحد.

في المقابل، أشار المتحدث باسم «حزب النور» السلفي، يسري حماد، لـ«الأخبار»، إلى أن حزبه لا يزال ملتزماً بعدم إعلان دعمه لأي من المرشحين الرئيسيين «إلا بناءً على ما ستصل إليه اجتماعات مبادرة اسماعيل المقدم التي انضم إليها الإخوان». وتابع أنه «في حال إصرار أي من تلك القوى على مرشح ما خلافاً لما ستنتهي إليه المبادرة، فلتتحمل المسؤولية الأدبية عن موقفها هذا».

وفي خلفية قرار «الإخوان» ترشيح خيرت الشاطر، فإن الجدل الذي فجره

«الشاطر يهيس (من الهلوسة) عايز يبقى رئيس»، كان هتاف مئات المتظاهرين ضد الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد قبل أيام، وقبل الإعلان الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين عن تسمية نائب مرشدها العام، خيرت الشاطر، مرشحاً لانتخابات رئاسة الجمهورية. لكن اعتراض شباب الإخوان، أو بالأحرى مجموعة بارزة منهم، جاء في صيغة مختلفة بطبيعة الحال، صيغة «إخوانية» للغاية إن جاز التعبير؛ فقد أصدرت المجموعة الشبابية «صيحة إخوانية» بياناً بعنوان مقتبس من الآية القرآنية «وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم» بعد ساعات من ترشيح الشاطر، في إشارة إلى تعهدها السابق بعدم الدفع بأي من أعضائها لسباق الرئاسة. وجاء في البيان أن الإقدام على تلك الخطوة (الترشيح) يؤدي إلى «تفتيت الكتلة التصويتية الموجهة للمرشحين المحسوبين على التيار الوطني الحر». وحذر البيان من «تفكيك المشروع الوطني وعزل الإخوان سياسياً واجتماعياً، ما يجعلهم في مواجهة مع كل القوى، ويضعف موقفهم في أي اختلاف مع المجلس العسكري، ويخدم بطريقة مباشرة المرشحين المحسوبين على النظام السابق والمجلس العسكري، وهدم العلاقة مع القوى الوطنية المصرية الأخرى، وما تجر به تشكيل لجنة تأسيسية الدستور منا بعيدة». إلا أن اللافت في البيان هو ما حذر منه شباب «الإخوان» من «الإضرار بوحدة الصف وتماسكه والتزامه القيمي داخل الجماعة»، وهو ما يعيد تسليط الضوء على التوقعات بحصول انشقاقات شبابية جديدة في جسم الجماعة، شبيهة بانشقاقات سابقة حصلت غداة الثورة، أشهرها تلك التي نتجت من إصرار عدد من شبابها على تأييد ودعم عبد المنعم أبو الفتوح، القيادي السابق فيها، رغمًا عن قرار الجماعة السابق بعدم تبني أي مرشح من صفوفها للانتخابات الرئاسية. انشقاقات كان أسامة جمال عبد الهادي، أحد قادة «الصيحة الإخوانية» اليوم، أحد تجلياتها، بعدما استقال من عضوية الجماعة في شباط 2011، احتجاجاً على هيمنة العمل السياسي المحض على الجماعة، على حساب العمل «الدعوي»، بحسب ما أوضح عبد الهادي لـ«الأخبار». وخلص القيادي «الإخواني» الشاب المستقبل، إلى أن اعتراض مجموعته اليوم يستند إلى أن قرار ترشيح الشاطر لم يستجب لرأي عام في الجماعة، بعدما «أجريت استفتاءات بين القواعد، لكن لم تعلن نتائجها أبداً، بينما قرار مجلس شورى الجماعة نفسه استند إلى غالبية ضعيفة» (56 صوتاً أيد، مقابل 52 عضواً صوتوا رفضاً له). واتهم عبد الهادي جماعة الإخوان بالهيمنة على ذراعها السياسية، أي حزب «الحرية والعدالة»، الذي «لم يعلن موقفاً مؤيداً لترشيح الشاطر إلا بهدف عدم مخالفة قرار للجماعة».

وكان مثبراً لانتخابه أن بيان شباب «صيحة إخوانية» لم يذكر شيئاً عن تفتيت أصوات الناخبين بين المرشحين الإسلاميين، ومن أبرزهم حازم صلاح أبو اسماعيل، المرشح المقرب من التيارات السلفية. إلا أن عضو مكتب الإرشاد في

ترشيح الشاطر لم يستجب
لرأي عام في الجماعة
ومجلس شورى الجماعة
استند إلى غالبية
ضعيفة

القرار في البداية استند أساساً إلى تساؤل حول أحقية الشاطر قانونياً في خوض الانتخابات الرئاسية، في ظل الحكم الصادر بحقه في قضية ترجع إلى عام 2006، وهي معروفة إعلامياً بـ«قضية ميليشيات الأزهر»، وقد جرى الإفراج عنه بعفو صحي بعد الثورة من دون إبطال القرار، وذلك رغم صدور حكم

آخر من القضاء العسكري لمصلحته، قضى بإعادة الاعتبار له من القضاء العسكري نفسه في أثار الماضي عن العقوبة المحكوم بها عليه في القضية التي ترجع إلى عام 1995، والمعروفة إعلامياً بقضية مجلس شورى الجماعة، والتي حكم عليه فيها بالسجن خمس سنوات بتهمة إعادة إحياء «جماعة

«الصراف الآلي» و«الرجل الحديدي»

القاهرة - رنا محمود

«براغماتي وداهية»... هكذا يعرف المهندس خيرت الشاطر، العقل المدبر لجماعة الإخوان المسلمين والنائب الأول لمرشدها، داخل الأوساط السياسية المصرية والعالمية. طبيعته الساعية وراء المصلحة جعلته لا يتردد في الرجوع عن كافة التصريحات التي طالما أكد خلالها عدم رغبته في الترشح للرئاسة أو حتى للحكومة، وأنه يفضل أن يكون دوره في العمل الوطني داعماً لأي حكومة انتلافية واسعة في المرحلة المقبلة بنحو كامل من دون أي مواقع رسمية.

أما بعد اختياره مرشحاً للجماعة للانتخابات الرئاسية، فقد اكتفى



إيمانه بأفكار مؤسس الجماعة وارتباطه بالإخوان المسلمين كلفه سنوات طوال من السجن (محمد عبد الغني - رويترز)

بالتعليق على قرار مجلس شورى الإخوان بالقول «لم يسعني سوى قبول قرار الإخوان المسلمين تعييني مرشحاً لهم للانتخابات الرئاسية». المراقبون من داخل الجماعة يرجعون إصرار الشاطر على الترشح للرئاسة، رغم قرار الجماعة عدم المناقشة على هذا المنصب، إلى تصاعد نجومية خصمه اللدود عبد المنعم أبو الفتوح وزيادة أسهمه في كفة المنافسين بقوة على مقعد الرئاسة.

رجل الأعمال الذي جاوز عقده السادس، واكب اختساح الإخوان في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية بإعداد مشروع اقتصادي أطلق عليه «مشروع النهضة»، يتضمن رؤية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للنهوض بإدارة الحكومية والتعليم والصحة والاقتصاد داخل مصر. واستعان الشاطر بخبراء واستشاريين من 4 دول آسيوية وأفريقية هي تركيا وماليزيا وجنوب أفريقيا وسنغافورة في إعداد المشروع الذي جرى تخصيص ميزانية كبيرة له، من منطلق كونه الزعيم الفعلي للجماعة. الشاطر رجل اقتصاد من طراز رفيع، فهو أحد الممولين لأنشطة الجماعة، ويطلق عليه اسم «الصراف الآلي» لها. جمع ثروة من العمل في التجارة وإدارة الأعمال. شغل منصب عضو مجلس إدارة في بنوك وشركات مالية منذ أن أقصاه أنور السادات عن العمل الجامعي مدرساً مساعداً في كلية الهندسة في جامعة المنصورة عام 1981، حيث أصدر قراراً بنبذته خارج الجامعة. إيمانه بأفكار مؤسس الجماعة حسن البنا وارتباطه بالإخوان المسلمين منذ عام 1974 ومشاركته في تأسيس العمل الدعوي في الإسكندرية في فترة السبعينيات، كلفته ما يزيد على 15 عاماً قضاها داخل سجون جمال عبد

محظورة» في حينه. لكن محامي الجماعة عبد المنعم عبد المقصود، كشف لـ«الأخبار» عن قرار قضائي لمصلحة الشاطر، صدر قبل أيام من المدعي العام العسكري وألغى الحكم المذكور، «وهو قرار لم نعلن عنه، لكن يترتب عليه على كل حال نفس ما يترتب من حكم إعادة الاعتبار من ناحية

الناصر في أواخر الستينيات، وأنور السادات مطلع الثمانينيات. أما فترة حكم مبارك، فقد سجن الشاطر خلالها 5 مرات وصل مجموع أعوامها إلى 12 عاماً، آخرها كان اتهامه ضمن مجموعة من قيادات جماعة الإخوان، وصل عددهم إلى 40 قيادياً، بتهمة غسل الأموال. ورغم أن القضاء المدني برأهم وأمر بإطلاق سراحهم ثلاث مرات في القضية، إلا أن مبارك أصدر قراراً بإحالتهم على القضاء العسكري في 5 شباط 2007 حيث أصدر في حقهم أحكاماً بالسجن ومصادرة الأموال، كان نصيب الشاطر فيها 7 سنوات مع مصادرة أمواله، وهي أقصى عقوبة شهدتها المحاكمات العسكرية في عهد مبارك. الشاطر أو الرجل الحديدي كما يصفه الإخوان، وصل إلى عضوية مكتب إرشاد الجماعة عام 1995 وتولى منصب النائب الثاني للمرشد في عهد مهدي عاكف، ثم النائب الأول للمرشد في عهد المرشد الحالي محمد بديع، قبل أن يعلن أول من أمس استقالته لخوض الانتخابات، يحسب للشاطر رفعه أسهم العلاقات الإخوانية الأميركية والأوروبية، وحتى العربية التي جرى تنويعها بجولات الشاطر الخليجية، والتي قال عنها في حسابه على «تويتر» إنها بغرض «تنشيط الاستثمارات الخليجية في مصر». عين الشاطر ظلت لفترة طويلة تتحين الفرصة للتواصل مع الغرب، وهو ما عرضه صراحة عندما نشر في 23 تشرين الثاني من عام 2005 مقالاً عبر وسطاء في صحيفة «غارديان» عنوانه بـ«لا داعي للخوف منا». ولذات السبب أنشأ الشاطر موقع «إخوان ويب» الناطق باللغة الإنكليزية، بعيداً عن كل تنظيمات الإخوان، وتحت إشراف إداري وتحريره ومالي مباشر وكامل منه.